SAM
Rights & Liberties

صرخة مكبلة

تقرير حقوقي قصصي يوثق معاناة النازحين في عدن

www.samrl.org
info@samrl.org
أغسطس 2025

SAM
Rights & Liberties

من نحن؟

سام للحقوق الحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تُعنى المنظمة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة.

المقدمة:

يمثل هذا التقرير صرخة مدوية تكشف عن معاناة إنسانية عميقة، حيث يسلط الضوء على الوضع المأساوي للنازحين في المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، وخاصة في عدن، خلال الفترة من 2018 إلى 2022. إنها قصة تروي فصولًا من الألم والقهر، وتكشف عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتؤكد على أن النزوح ليس مجرد إحصائيات وأرقام، بل هو تجربة إنسانية بكل ما تحمله من أوجاع وآمال.

هذا التقرير لا يقتصر على وصف الظروف القاسية التي يعيشها النازحون في مخيمات اللجوء، بل يتجاوز ذلك ليكشف عن الأسباب الجذرية التي أدت إلى تفاقم معاناتهم، إذ يرصد خطاب الكراهية والتحريض الذي يستهدفهم بناءً على هويتهم، ويصورهم كتهديد ديموغرافي وأمني. هذا الخطاب، الذي يروج له بعض القادة السياسيين ووسائل الإعلام، يستخدم التوظيف السياسي والمناطقي لتأجيج الصراعات وزيادة التوتر بين النازحين والمجتمع المضيف.

بالإضافة إلى ذلك، يكشف التقرير عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يرتكبها أفراد من قوات الأمن والجهات المجتمعية، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والاعتداء الجسدي واللفظي، والتهديد باستخدام القوة، وصولًا إلى التمييز العنصري وانتهاك حرمة المنازل، وكل هذه الممارسات تزيد من معاناة النازحين وتجعل حياتهم في المخيمات أشبه بسجن مفتوح.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على هذه الانتهاكات، وإعطاء صوت للنازحين الذين يعانون في صمت، كما يهدف إلى دعوة المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية للتدخل العاجل لوقف هذه المعاناة، وضمان حماية حقوق النازحين، وتوفير المساعدة اللازمة لهم، والعمل على إيجاد حلول مستدامة لأزمة النزوح.

هذا التقرير هو أكثر من مجرد توثيق للانتهاكات، إنه دعوة للعمل، وتذكير بأن النازحين هم بشر لهم حقوقهم وكرامتهم، وأن واجبنا أن نستمع إلى صوتهم، ونعمل على تلبية احتياجاتهم، وأن نساهم في إعادة بناء حياتهم.

ملخص تنفيذي

يتناول هذا التقرير معاناة النازحين في المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي، وتحديدًا في عدن، خلال الفترة من 2018-2022، مع التركيز على خطاب الكراهية والتحريض ضدهم، والانتهاكات التي يتعرضون لها على يد قوات الأمن والجهات المجتمعية. يُسلط التقرير الضوء على أن هذه المعاناة تتفاقم بسبب خطاب الكراهية والتحريض الذي يستهدف النازحين بناءً على هويتهم، ويعتبرهم تهديدًا ديموغرافيًا وأمنيًا. هذا الخطاب يتم ترويجه من قبل قيادات سياسية وإعلامية، تستخدم التوظيف السياسي والمناطقي لتأجيج الصراعات. تتضمن أشكال هذا الخطاب الشحن المناطقي واتهام النازحين بالتغيير الديموغرافي، والسيطرة على الموارد، والتسبب في المشاكل الأمنية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تشارك العديد من المواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية في التحريض ضد النازحين، مما يساهم في خلق بيئة معادية لهم. فقناة عدن المستقلة، على سبيل المثال، تُصور النزوح على أنه "تدمير ممنهج" يهدف إلى إضعاف الجنوب، ويتم تحميل النازحين مسؤولية تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

إلى جانب خطاب الكراهية، يتعرض النازحون لانتهاكات جسيمة من قبل قوات الأمن. ففي ديسمبر 2024، تعرضت مخيمات النازحين في مديرية البريقة بعدن لانتهاكات خطيرة بهدف إجبارهم على المشاركة في مسح "نوايا النازحين". هذه الانتهاكات شملت الضرب، والسب والشتم، والتهديد بالسجن والطرد من المخيم، والاعتقال التعسفي، ومنع موظفي الوحدة التنفيذية من أداء عملهم.

كما تعرض مسؤولو المخيمات للتهديد والاعتقال بسبب مطالبتهم بالتنسيق مع الوحدة التنفيذية قبل بدء المسح. بالإضافة إلى ذلك، يواجه النازحون حصارًا ليليًا للمخيمات، ومنع الدخول والخروج حتى في الحالات الطارئة، وقيودًا على الحركة، ومعاملة مهينة، واعتداءات جسدية ولفظية. وتُظهر شهادات النازحين أن قوات الأمن واللجان المجتمعية تمارس الترهيب والتخويف ضدهم، وتقوم بمداهمة الخيام دون إذن. وفي كثير من الحالات، يتم حرمان النازحين من أبسط الحقوق، مثل الحق في استصدار شهادات الميلاد والوصول إلى الرعاية الصحية.

ونتيجة لهذه الظروف، يعيش النازحون في ظروف قاسية في المخيمات، مع نقص حاد في الغذاء والمأوى والمياه النظيفة والدواء. يعاني النازحون من الخوف والقلق الدائم بسبب التهديدات والانتهاكات، ويُجبرون على التسول من أجل توفير لقمة العيش، ويُحرم أطفالهم من الرعاية الصحية. كما تتجاهل بعض الجهات معاناة النازحين، وتركز على المخاطر التي يشكلونها على المجتمع المضيف، ويتم استغلال ملف النزوح لتبرير السياسات التمييزية والإجراءات الأمنية المشددة. وتتعرض النساء والأطفال بشكل خاص للمعاناة، حيث يتم انتهاك حقوقهم بشكل متكرر.

في الختام، يوضح التقرير أن وضع النازحين في المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي مأساوي، ويتطلب تدخلًا عاجلًا من قبل المنظمات الدولية والحكومة اليمنية. يجب وقف خطاب الكراهية والتحريض ضد النازحين، وضمان حمايتهم من جميع أشكال التمييز والعنف. كما يجب إجراء تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها النازحون، ومحاسبة المتورطين فيها. من الضروري أيضًا توفير المساعدات الإنسانية للنازحين بشكل عادل وشفاف، وضمان حصولهم على حقوقهم الأساسية، والعمل على إيجاد حلول مستدامة لأزمة النزوح، وضمان عودتهم إلى ديارهم بأمان وكرامة. يجب أن يتم التعامل مع النازحين كبشر لهم حقوقهم وكرامتهم، وليس كأرقام أو تهديد للمجتمع المضيف.

منهجية التقرير

اتبع التقرير منهجية تعتمد على جمع المعلومات من مصادر متعددة، وتحليلها وتصنيفها، وتقديمها في شكل سردي يوضح معاناة النازحين والانتهاكات التي يتعرضون لها، كما استخدم التقرير شهادات مباشرة من النازحين لتسليط الضوء على هذه المعاناة والانتهاكات بشكل أكثر واقعية وتأثيرًا، كما يلي:

جمع المعلومات وتحليلها: اعتمد التقرير على جمع المعلومات من مصادر متعددة، بما في ذلك تقارير حقوق الإنسان، والتقارير الصحفية، ووسائل الإعلام المختلفة.

تحليل وسائل الإعلام: قام التقرير بتحليل محتوى وسائل الإعلام المختلفة، مثل المواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية، التي شاركت في التحريض ضد النازحين.

شهادات النازحين: جمع التقرير شهادات مباشرة من النازحين المتضررين، الذين تحدثوا عن تجاربهم في المخيمات، والانتهاكات التي تعرضوا لها على يد قوات الأمن والجهات المجتمعية. وقد تم جمع هذه الشهادات من خلال مقابلات مباشرة أو تسجيلات صوتية، أو مقاطع فيديو.

توثيق الانتهاكات: قام التقرير بتوثيق الانتهاكات التي تعرض لها النازحون في مخيمات عدن، بما في ذلك الانتهاكات التي قامت بها قوات الأمن أثناء مسح "نوايا النازحين".

خطاب الكراهية والتحريض ضد النازحين

يعتبر "خطاب الكراهية" تعبيرًا عن فكرة أو رأي أمام الجمهور بأي شكل من الأشكال، سواء كان خطيًا أو غير لفظي أو مرئي أو فني، ويشمل ذلك النشر عبر وسائل الإعلام المختلفة مثل الإنترنت والإذاعة والتلفزيون. يمكن لخطاب الكراهية أن يشكل خطرًا كبيرًا عندما يحرض على العنف ضد المجموعات المهمشة، وحتى في أشكاله الأقل حدة، يمكن أن يؤدي إلى بيئات مشحونة بالحقد وتداعيات سلبية، ويشعر الضحايا بالإهانة المستمرة، مما يلحق بهم الأذى النفسي ويزيد من تهميشهم اجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا واقتصاديًا.

الفئات المستهدفة بخطاب الكراهية

يستهدف خطاب الكراهية كرامة الأفراد أو المجموعات بناءً على هويتهم، وفي هذا التقرير، يتم التركيز على خطاب الكراهية والتحريض ضد النازحين، وتأثيراته وعواقبه، وكيف ساهم الخطاب العدائي المرتبط بالتوظيف السياسي في ظهور عواقب وخيمة، مثل إذلال شريحة معينة من المجتمع وانعكاس العنف كممارسة مجتمعية.

التحريض ضد النازحين في مناطق الانتقالي

يرصد التقرير خطاب التحريض والكراهية الذي يستهدف النازحين في المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي، والذي ساهمت فيه قيادات ووسائل إعلامية عملت على إلصاق الطابع المناطقي على الأحداث.

يظهر من خلال المصادر أن هناك خطاب كراهية وتحريض متزايد ضد النازحين في المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي، يستخدم فيه التوظيف السياسي والمناطقي لتأجيج الصراعات وزيادة التوتر بين النازحين والمجتمع المضيف، وهو ما ساهم في خلق بيئة معادية للنازحين وعرضهم للخطر والتمييز.

أنماط الخطاب التحريضي ضد النازحين

تمارس وسائل الإعلام التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي تحريضًا ممنهجًا ضد النازحين من شمال اليمن، حيث يتم تصويرهم كتهديد للهوية الجنوبية، وليسوا ضحايا حرب ونزاع، وهو ما يثير الكراهية ويغذي التمييز ضد النازحين.

قناة عدن المستقلة: تُظهر تغطية قناة عدن المستقلة، التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، لملف النازحين منحىً تحريضياً واضحاً، موجهةً سلسلة من الاتهامات والادعاءات التي تُسيء إلى صورة النازحين وتُصوّرهم كمصدر خطر على الجنوب، وهو ما يساهم في خلق بيئة معادية للنازحين، ويزيد من خطر تعرضهم للانتهاكات والتمييز.

- **التركيز على ملف النازحين:** تتناول قناة عدن المستقلة موضوع النزوح إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي، وخاصة إلى العاصمة عدن، بشكل متكرر في برامجها المختلفة، مثل "المشهد الجنوبي"، "حديث العاصمة"، "زووم سياسي" وغيرها. [المشهد الجنوبي| ظاهرة النزوح اليمني وخطورتها على المجتمع الجنوبي]، [حديث العاصمة | النزوح إلى الجنوب وتأثيره على السكان والخدمات]، [زووم سياسي | النازحون بعدن.. بين الضرورة الإنسانية والاستغلال السياسي]. تُظهر التغطية في كثير من الأحيان تحيزًا واضحًا ضد النازحين، وتتبنى خطابًا تحريضيًا يتجاهل حقوقهم الإنسانية الأساسية.
- **النزوح كتهديد ديموغرافي:** تُصور القناة النزوح على أنه تهديد ديموغرافي يهدف إلى تغيير التركيبة السكانية للجنوب، وتصفه بأنه "تدمير ممنهج" . يتم تقديم النازحين كأدوات تستخدمها قوى معادية لتنفيذ أجندات سياسية، بهدف إضعاف الجنوب وتقويض استقراره، ويُنظر إلى زيادة أعداد النازحين على أنها خطر وجودي يهدد هوية الجنوب وتماسكه الاجتماعي.

- **النازحون كمصدر للمشاكل:** يتم تحميل النازحين مسؤولية تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجنوب، ويُتهمون بالتسبب في انتشار الجريمة والعنف والسرقة والتسول، وكذلك بالضغط على الخدمات العامة والبنية التحتية المتهالكة، كما يتم إلقاء اللوم عليهم في انتشار البناء العشوائي والتعدي على أراضي الدولة.
- **تجريد النازحين من إنسانيتهم:** يتم التعامل مع النازحين في بعض الأحيان بأسلوب مهين، وتجريدهم من إنسانيتهم. يوصفون بـ "القطعان" ويتم تصويرهم كـ"عناصر مخربة" و"أولاد الحرام"، مما يزيد من حالة الوصم والتمييز ضدهم، . هذا الخطاب يؤدي إلى خلق بيئة معادية لهم، ويزيد من خطر تعرضهم للانتهاكات.
- التحريض على تنظيم وحصر النازحين: تدعو القناة بشكل متكرر إلى تنظيم النازحين وحصرهم في مخيمات، وكأنهم ليسوا جزءًا من المجتمع، يتم تجاهل حقوقهم الأساسية في حرية التنقل والإقامة، ويتم التعامل معهم كأرقام وإحصائيات فقط، كما تطالب بعض الأصوات بترحيلهم أو إعادتهم إلى مناطقهم الأصلية، حتى وإن كانت غير آمنة.
- **الخلط بين النزوح والهجرة غير الشرعية:** يتم في كثير من الأحيان الخلط بين النازحين واللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، ويتم التعامل معهم جميعًا على أنهم يشكلون تهديدًا أمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، يتم تجاهل ظروفهم المختلفة وحقوقهم الخاصة، ويتم استغلال هذا الخلط لتبرير السياسات التمييزية والإجراءات الأمنية المشددة.
- **تجاهل معاناة النازحين:** تتجاهل التغطية في كثير من الأحيان المعاناة الحقيقية للنازحين وظروفهم الإنسانية الصعبة. ، يتم التركيز بشكل أساسي على المخاطر التي يشكلونها على المجتمع المضيف، دون إعطاء اهتمام كافٍ لاحتياجاتهم الأساسية وحقوقهم في المأوى والغذاء والرعاية الصحية والتعليم. هناك إشارات إلى أن بعض النازحين يحصلون على امتيازات أكثر من سكان عدن الأصليين، مما يثير استياء المجتمع المضيف.
- **خطاب إقصائي ودعوات للعنف:** تتبنى بعض الأصوات في التغطية خطابًا إقصائيًا، وتدعو إلى "اقتلاعهم" أو "التخلص منهم"، مما يشكل دعوة صريحة للعنف والتمييز، وهذا الخطاب يتجاهل تمامًا القيم الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كل فرد.

- **تهميش دور الحكومة والمنظمات الدولية:** تتجاهل التغطية دور الحكومة والمنظمات الدولية في توفير الحماية والمساعدة للنازحين، والمسؤولية المشتركة في إيجاد حلول مستدامة لأزمة النزوح، وبدلاً من ذلك، يتم التركيز على تحميل النازحين مسؤولية الأزمة، وكأنهم هم المشكلة وليسو ضحايا الظروف، كما يتم توجيه اتهامات للحكومة اليمنية باستخدام ملف النزوح لتحقيق أجندات سياسية ضد الجنوب.
- **استغلال ملف النزوح لتبرير سياسات تمييزية:** يتم استغلال ملف النزوح لتبرير السياسات التمييزية والإجراءات الأمنية المشددة التي تستهدف النازحين، مما يؤدي إلى مزيد من التهميش والعزلة، وهو ما يقوض جهود المصالحة الوطنية وبناء مجتمع متسامح وموحد.
- **التحذير من التوطين:** يتم التحذير بشكل متكرر من محاولات توطين النازحين في الجنوب، ويُنظر إلى ذلك على أنه جزء من مخطط يهدف إلى تغيير التركيبة السكانية للمنطقة، يُنظر إلى شراء النازحين للأراضي وبناء المنازل على أنه دليل على نية الاستقرار الدائم، ويُعتبر تهديدًا للهوية الجنوبية.
- **تأثير النزوح على الخدمات:** تتناول التغطية تأثير النزوح على الخدمات الأساسية في عدن، مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي والتعليم، يتم تحميل النازحين مسؤولية تدهور هذه الخدمات، ويُنظر إليهم على أنهم عبء إضافي على المدينة، كما يُشار إلى أن الضغط المتزايد بسبب النزوح يزيد من معاناة السكان الأصليين.
- **النزوح كأداة حرب:** يتم تصوير النزوح كشكل من أشكال الحرب التي تستخدمها أطراف معادية لإضعاف الجنوب. يُتهم النظام اليمني باستخدام ملف النزوح لتنفيذ أجندة سياسية ضد الجنوب، ويتم التركيز على استغلال معاناة النازحين لتحقيق مكاسب سياسية.
- **التحريض على الكراهية:** تتضمن بعض التغطيات تحريضًا على الكراهية ضد النازحين، مما يزيد من خطر تعرضهم للتمييز والعنف. . يتم تصويرهم على أنهم ليسوا جزءًا من المجتمع، ويتم تحميلهم مسؤولية جميع المشاكل التي تواجه الجنوب.

صحيفة اليوم الثامن: أكدت دراسة مطولة لصحيفة اليوم الثامن أن "ليس كل النازحين نزحوا لأسباب إنسانية" وأن هناك "عدم تجانس سياسي بين النازحين والمضيفين". كما أن النازحين يحملون "مشروع سياسي يتعارض مع الهدف السياسي للمنطقة"، ويتم النزوح بطريقة سياسية منظمة ذات أهداف بعيدة، ويسعون للوصول إلى مركز القرار، وترى الدراسة أن "ارتفاع نسبة الجريمة في المحافظات الجنوبية ترجع لحركة النزوح المكثفة لأبناء المحافظات الشمالية"، وأن "المجرمين والإرهابيين والمطلوبين أمنيًا وتجار المخدرات" استغلوا حركة النزوح لدخول عدن والمناطق الجنوبية الأخرى، ويحذر التقرير من أن "الأهداف السياسية التي يحملها النازحون تتعارض بشكل كبير مع الأهداف السياسية التي يحملها المضيفون لهم"، وأن هذا التباين قد يعزز من الانقسامات السياسية داخل الجنوب. وأن ظاهرة النزوح تحمل "مخاطر سياسية تستهدف طمس الهوية الجنوبية ومخاطر أمنية تشكل خطرًا على الأمن القومي الجنوبي ومخاطر فكرية تستهدف الشباب الجنوبي" [1].

صحيفة 4 مايو: وفقًا لتقرير، صادر عن صحيفة 4 مايو، يشكل نزوح أبناء الشمال إلى الجنوب، وخاصة إلى عدن، خطرًا كبيرًا يهدد النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية الجنوبية. ويصف التقرير هذا النزوح بأنه استمرار لخطط ممنهجة لغزو الجنوب منذ عام 1994، معتبرًا أن هذا النزوح ليس بدافع إنساني بحت، بل له دوافع سياسية تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية للجنوب والتأثير على هويته الوطنية. ويجادل التقرير بأن هذا النزوح يمثل عبئًا على الجنوب، حيث يتسبب في تفاقم المشكلات الاقتصادية والأمنية والصحية والتعليمية، وظهور تجارة المخدرات، ويهدد بتغيير ديموغرافي يخدم أهدافًا سياسية واستيطانية. كما يحذر التقرير من أن هذا النزوح قد يستخدم كورقة لعرقلة العودة إلى واقع الدولتين، وأن جلب متشددين من الشمال قد يؤدي إلى صراعات داخلية. ويشير التقرير إلى استياء شعبي واسع في الجنوب تجاه هذا النزوح، ويطالب باتخاذ إجراءات لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك مراقبة إصدار الوثائق الرسمية ومنع بيع الأراضي وتأجير المنازل للنازحين [2].

مركز سوث 24: يشير تقرير صادر عن المركز إلى أن النزوح المتزايد إلى عدن، وخاصة من شمال اليمن، يمثل تهديدًا كبيرًا للمدينة من عدة جوانب، حيث يرى أن هذا النزوح ليس مجرد أزمة إنسانية، بل يحمل في طياته مخاطر أمنية وديمغرافية واجتماعية خطيرة. ويعتبر التقرير أن تدفق النازحين يفاقم من الضغط على الخدمات الأساسية والبنية التحتية في عدن، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع المعيشية وزيادة التحديات الأمنية. كما يوضح التقرير أن النزوح يساهم في تغيير التركيبة السكانية للمدينة، ويعزز من المخاوف بشأن طمس هوية عدن وتراثها الحضري. بالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن النزوح يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية مثل البطالة والفقر والجريمة. ويخلص التقرير إلى أن استمرار النزوح غير المنظم يمثل عبئًا ثقيلاً على عدن، ويتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة هذه التحديات المتزايدة [3].

1- الهجرة والنزوح من مناطق سيطرة الحوثيين إلى الجنوب.. الأسباب والتحديات، صحيفة اليوم الثامن، 25 سبتمبر 2022، https://alyoum8.net/posts/93300

2- نزوح أبناء الشمال الى الجنوب .. خطر يهدد النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية الجنوبية، صحيفة 4 مايو، 23 يونيو 2024، https://www.4may.net/news/116596

3- النازحون بعدن: معاناة ذو وَجهين، مركز سوث 24، 1 سبتمبر 2022، https://south24.net/news/news.php?nid=2897

تبعات التحريض الإعلامي

يشكل هذا الخطاب تحريضًا خطيرًا ضد النازحين، حيث يتم تصويرهم كتهديد وجودي للهوية الجنوبية ونسيجها الاجتماعي، وليسوا مجرد ضحايا لحروب ونزاعات، وهو خطاب يتجاهل الظروف الصعبة التي دفعت هؤلاء الأشخاص إلى النزوح، كما أن هذا الخطاب التحريضي يزيد من حالة الكراهية والعداء تجاه النازحين، ويعرضهم لخطر التمييز والعنف، ويغذي الشعور بالاستياء تجاههم، ويحملهم مسؤولية المشاكل التي تواجهها المحافظات الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي.

يتهم الخطاب النازحين بأنهم جزء من مخطط لتغيير ديموغرافي، ويهدف إلى تقويض الهوية الجنوبية، وتقويض أي استفتاء سياسي مستقبلي، وهو ما يثير المخاوف بشأن الهوية الوطنية، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد النازحين، بما في ذلك مراقبة إصدار الوثائق الرسمية، ومنعهم من شراء الأراضي، وتأجير المنازل. ويصل التحريض إلى حد اتهام بعض النازحين بأنهم متشددون يشاركون في أعمال العنف والإرهاب، مما يزيد من المخاوف ضدهم ويجعلهم عرضة للملاحقة والاضطهاد.

خطاب الكراهية الصادر عن النخبة

تمارس بعض النخب السياسية والإعلامية في مناطق سيطرة الانتقالي خطابًا تحريضيًا ممنهجًا ضد النازحين، حيث يتم تصويرهم كتهديد للتركيبة السكانية والهوية الجنوبية. يركز هذا الخطاب على فكرة أن النزوح ليس مجرد أزمة إنسانية، بل هو جزء من مخطط سياسي يهدف إلى إضعاف الجنوب.

- هاني بن بريك: في 3 أغسطس 2019، نشر هاني بن بريك على تويتر خطابًا يدعو إلى الكراهية والتحريض، وطلب من "الطيبين في الشمال" عدم اللجوء إلى الجنوب، وخاصة عدن، واتهم النازحين بتسهيل العمليات الإرهابية والتواطؤ مع الحوثيين [4].
- أحمد علي: عضو الرقابة الذاتية للمجلس الانتقالي الجنوبي، نشر تغريدات تحرض على النازحين، زاعمًا أنهم قادمون بسبب الأمطار وأن هذا النزوح السياسي يشكل خطرًا على الجنوب، وأن النازحين سببوا التخريب وزعزعة الوضع وصرف الملايين من حصة عدن[5]. في تغريدة أخرى[6] بتاريخ 20 أكتوبر 2021، تساءل عن غياب الحس الأمني لمنع دخول النازحين ووصفهم بأنهم "قوات مدربة وخلايا نائمة". ونشر في تغريدة أخرى[7]، أن النازحين يشترون المنازل ويستلمون مبالغ شهرية بالعملة الصعبة، محذرًا من "كارثة تغيير ديموغرافي رهيب".
- صالح علي الدويل باراس: يرى أن النزوح يهدف إلى السيطرة على عدن وخلق الفوضى والضغط على الخدمات، وأن النازحين يسيطرون على الأسواق ويستخرجون شهادات ميلاد وبطاقات شخصية بأنهم من سكان محافظات الجنوب، ويعتبر النزوح "أخطر عمل سياسي منظم وموجه على التركيبة السكانية في الجنوب". ويضيف أن المساعدات الإنسانية التي تقدم للنازحين الشماليين هي بالأصل تحت بند مساعدات للجنوب، مما يحرم الجنوبيين منها [8].
- عميد ركن ناصر سالم عبدالمحسن: يرى أن إطلاق كلمة "نازح" على أبناء مناطق الشمال هو خطأ، لأن النازح لا يغادر مكان النزوح نهائيًا، بينما هؤلاء "النازحين" يعودون إلى مناطقهم في المناسبات والأعياد. ويعتبر النزوح عملًا ممنهجًا تديره منظمات وقوى خفية، ويتم صرف الأموال لهم لشراء الأراضي والبناء عليها، أو الإقامة في الفنادق.
- عميد ركن علي عبدالله بامعيبد: يرى أن موجات النزوح للجنوب هي غطاء لمهمات خاصة تمولها وتنفذها قوى سياسية، وأن الاختراقات الأمنية تأتي وفقًا لتبادل الأدوار وطبيعة النوايا والمصالح [9].
- صالح محمود: وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ذكر أن الوحدة التنفيذية للنازحين بقيادة النازحين وعلى حساب المجتمع المضيف، ولم تحسن ظروفهم بل خلقت مشكلات كبيرة للسكان المحليين [10].

4-هاني بن بريك، تغريدة، منصة إكس، 3 أغسطس 2019، https://x.com/HaniBinbrek/status/1157721603779829766
5-أحمد علي، تغريدة، منصة إكس، 9 أغسطس 2020، https://x.com/AhmedAl30361602/status/1292544558551760899
6-أحمد علي، تغريدة، منصة إكس، 9 أغسطس 2020، https://x.com/AhmedAl30361602/status/1450726960485781505
7-أحمد علي، تغريدة، منصة إكس، 9 أغسطس 2020، https://x.com/AhmedAl30361602/status/1421768781328752648
8-النزوح غزو وتدمير ممنهج للجنوب أرضًا وإنسانًا، صحيفة 4 مايو، 20 نوفمبر 2022، https://www.4may.net/news/84170
9- مصدر سابق
10- صالح حمود، تغريدة على منصة إكس، 21 أكتوبر 2021، https://x.com/Abusuhil7/status/1583231006857138176

- الدكتور حسين لقور: بتاريخ 24 مايو 2023، كتب الأكاديمي حسين لقور في تغريدة[11] على منصة إكس أن "تحالف عفاش والإخوان المسلمين لم يخفوا أهدافهم في الجنوب بعد الغزو اليمني في عام 1994م، وسعوا منذ الأيام الأولى إلى مسح ومحو كل ما يشير إلى الجنوب، ووصل الأمر إلى عملية إحلال تامة باستقدام يمنيين في مرافق كثيرة بالجنوب. وأشار إلى أن أخطر ما خُطط له هو توطين ما لا يقل عن 2 مليون يمني في الجنوب، خصوصًا في المهرة وحضرموت، كما طالب بذلك عبدالوهاب الآنسي، وكذلك غرس الإرهاب لوصم أي معارض جنوبي بتهمة الإرهاب. وذكر في تغريدة[12] بتاريخ 27 مارس 2022، أن "النازحين اليمنيين يشكلون مشكلة حقيقية في الجنوب، خصوصًا في عدن، سواء من الناحية الخدمية أو الأمنية، وأن عدن تدفع جزءًا من معاناتها بسبب التضخم السكاني الهائل، ومع ذلك، هناك من يسيء إليها وإلى أهلها. وأضاف أن الكثيرين لم يسألوا كم جنوبي لجأ إلى اليمن في هذه الحرب، مقابل مئات الآلاف من اليمنيين النازحين إلى الجنوب. وفي تغريدة بتاريخ 23 سبتمبر 2021، كتب في تغريدة[13] أن عدن غزاها 2 مليون يمني باسم نازحين، واحتلوا مرافقها ومؤسساتها، واستنزفوا خدماتها، وفي العطلات يعودون إلى أرضهم الآمنة.
- يرى الكاتب صالح أبوعوذل أن رئيس الحكومة معين عبدالملك هو سبب أزمة النزوح الحالية في الجنوب. ويوضح أن العاصمة عدن تخف من ازدحامها في الأعياد حيث يعود النازحون إلى مناطقهم في الشمال، لكن المشكلة تكمن في استمرار النزوح وتضاعف عدد السكان في مناطق مثل المهرة، مما يهدد الوضع هناك. ويشير أبوعوذل إلى أن موجة النزوح تعكس حالة احتلال ناعم بطريقة ممنهجة.[14]
- كما حذر ناشطون وسياسيون جنوبيون من ما أسموه بالتوافد الكبير للنازحين إلى الجنوب، معتبرين ذلك جزءًا من مخطط لضرب الجنوب سياسيًا وعسكريًا واجتماعيًا. وقد أطلقوا هاشتاج #النزوح_ للجنوب_تدمير_ممنهج للتعبير عن رفضهم لهذه المخططات التي يرون أنها تستغل الجانب الإنساني لتحقيق أغراض سياسية خطيرة. وأشاروا إلى أن تدفق النازحين من الشمال زاد من الأعباء على السكان المحليين، وضاعف الأعباء على المجتمع المضيف في الجنوب الذي يعاني بالفعل من أزمة اقتصادية.[15]

إن هذا الخطاب يفتقر إلى الموضوعية والحيادية، ويعتمد على التعميم والتشويه، مما يجعله تحريضًا خطيرًا ضد النازحين، ويتعارض مع قيم الإنسانية والتسامح، وهو ما يحتم على الجهات المعنية ضرورة العمل على مكافحة هذا الخطاب، وتوفير الحماية للنازحين، وضمان حقوقهم الإنسانية.

11- د. حسين لقور، تغريدة على منصة إكس، 24 مايو 2023، https://x.com/Dr_Laqwer/status/1661410625522655233
12- د. حسين لقور، تغريدة على منصة إكس، 24 مايو 2023، https://x.com/Dr_Laqwer/status/1508173232045756428
13- د. حسين لقور، تغريدة على منصة إكس، 24 مايو 2023، https://x.com/Dr_Laqwer/status/1440916707812548610
14- أبو عوذل: معين عبدالملك سبب أزمة النزوح الحالية بالجنوب، المشهد العربي، 21 نوفمبر 2022، https://almashhadalaraby.com/news/373820
15- نشطاء وسياسيون يحذرون من خطر النزوح للجنوب، عدن الحدث، 19 نوفمبر 2022، https://aden-alhadath.info/posts/107102

من الفضاء الرقمي إلى الواقع.. انتهاكات تطال النازحين

في يومي 4 و 5 ديسمبر 2024، شهدت مخيمات النازحين في مديرية البريقة بمحافظة عدن انتهاكات خطيرة من قبل قوات الأمن، بهدف إجبارهم على المشاركة في مسح "نوايا النازحين". تم تنفيذ هذا المسح بالتعاون بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والجهاز المركزي للإحصاء وجمعية التكافل الإنساني، إلا أن طريقة تنفيذه اتسمت بالتجاوزات والتّعدّي على حقوق النازحين وإهانة كرامتهم.

بدأت القصة يوم الأربعاء 27 نوفمبر، عندما نزل فريق المسح إلى المُخيمات لِجمع البيانات، إلا أن النازحين أبدوا تخوفهم من أهداف المسح ورفضوا تقديم بياناتهم. و زاد من ريبة النازحين إصرار جهات ذات تاريخ سلبي معهم على المُشاركة في المسح، مثل اللجان المجتمعية التابعة للانتقالي والسلطات المحلية. ولم يتم التنسيق مع الوحدة التنفيذية للنازحين، الجِهة المُختصّة بإدارة المُخيمات، قبل بدء المسح، مما يُعد مُخالفة للإجراءات المُتّبعة.

تَصاعدت الأحداث يومي 4 و 5 ديسمبر في مُخيمَي "الحفرة" و "الشعب" (1 و 2)، حيث استَجلبت فرق المسح قوات أمنية لِإرهاب النازحين وإجبارهم على تقديم بياناتهم. [2، 3، 5] وتَمثّلت الانتهاكات في الضرب، السب و الشتم، التهديد بِالسجن و الطرد من المُخيم، الاعتقال التعسفي، و منع موظفي الوحدة التنفيذية من أداء عملهم. [2، 3، 5]

في مُخيم الحفرة، تعرضت مسؤولة المُخيم، نادية عبدالله هيجة، لِلتّهديد بِجلب الأمن لِإجبار النازحين على المُشاركة في المسح. وفي اليوم التالي، تعرّضت هي و نازحان آخران، عمر يعقوب و سالم عبدالله سالم، للاعتقال و الاحتجاز من قبل شرطة الحزام الأمني. و تم إيقاف نادية من عملها بِسبب مُطالبتها فريق المسح بِالتنسيق مع الوحدة التنفيذية.

وفي مُخيم الشعب 1، تمّت مُهاجمة مديرة المُخيم، نسيبة عبدالباقي، و احتجازها داخل مكتبها من قبل قوات الأمن، بِحجة مُمانعتها لِفريق المسح. و اتهمها سامي علي ثابت حسين، مسؤول فريق المسح، بِـ "التّحريض ضد الوحدة التنفيذية" و "سرقة مُساعدات النازحين"، و حاول تَحريض النازحين عليها.

وفي مُخيم الشعب 2، تعرضت مسؤولة المُخيم، حنان سلام، لِلتّهديد و السب بِسبب مُطالبتها فريق المسح بِالتنسيق مع الوحدة التنفيذية. كما تعرّض نازحان، يحي إسماعيل أحمد حسن و محمد حسن ربيع راجح، للاعتداء البدني من قبل نائب مدير شرطة الشعب.

وفقاً لعلمية الرصد التي أجرتها منظمة "صحفيات بلا قيود"، تعرض 74 نازحاً في مخيمات مديرية البريقة بمحافظة عدن لانتهاكات جسيمة خلال شهر ديسمبر 2024. إلى جانب مايتعرض له مئات النازحين منذ ثلاثة أشهر من حصار ومن قيود على الحركة ، وقد تنوعت الانتهاكات بين: (الاعتقالات التعسفية والمعاملة المهينة، الاعتداء الجسدي واللفظي، التهديد باستخدام القوة والعنف، التهديد بالإعادة القسرية، انتهاك حرمة المنازل والخصوصية، التمييز العنصري، الاستخدام المفرط للقوة، الإرهاب المجتمعي والتخويف الجماعي، فرض قيود على حرية الحركة) .[16]

16- اليمن: إعتداءات قوة تابعة للشرطة على النازحين في عدن، منظمة صحفيات بلا قيود، 27 ديسمبر 2024، https://wjwc.org/ar/newsar/2024-12-27-09-36-46

القسم الثاني
قصص وشهادات النازحين

مقدمة

تحت سماءٍ لا ترحم، وفي زاويةٍ منسية من العالم، يقبع النازحون في خيم بالية داخل مخيمات النزوح، في عدن، وهناك يحاول الآباء والأمهات حماية أطفالهم من قسوة الواقع ووحشية الظلم، حيث لا تُوفر أسوار المخيم الأمان المفترض، بل تُصبح شاهدةً صامتةً على انتهاكاتٍ تُمارس بحقّ من لجأوا إليها طلباً للحماية.

تُسلّط هذه القصص الضوء على معاناة النازحين في مخيمات عدن، وتُوثّق الانتهاكات التي تُمارس بحقّهم من قِبَل جهات مُختلفة، بما في ذلك قوات الأمن واللجان المُجتمعية. تُظهر هذه القصص هشاشة أوضاعهم، وتُؤكّد الحاجة المُلحّة لِتدخّلٍ عاجل من قِبَل المنظمات الدولية والحكومة اليمنية لِضمان حِمايتهم وحُقوقهم الأساسية.

قصة هؤلاء المضطهدين هي مجرد أمثلة يسيرة من بين آلاف القصص التي تُروى في صمتٍ داخل أسوار مخيمات النزوح. قصصٌ تُسلّط الضوء على انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان، تُمارس من قِبل من تقع على عاتقهم مسؤولية حماية هؤلاء النازحين.

هؤلاء النازحين هم أكثر من مجرد أرقام في سجلات المنظمات، إنهم أشخاص لهم قصصهم وحقوقهم وطموحاتهم، وواجبنا أن نُصغي إلى صوتهم، ونعمل على تلبية احتياجاتهم، وأن نُعيد لهم كرامتهم التي سُلبت منهم.

ولنتذكر أن سكان المخيم هؤلاء لم يختاروا النزوح بمحض إرادتهم، بل اضطروا إليه هربًا من وَيلات الحرب. كل ما يُريدونه هو العيش بكرامة وأمان، وتوفير مستقبل أفضل لأطفالهم.

تسجيل قسري وتفتيش غير قانوني

بدأت القصة في يوم مشمس من نوفمبر، عندما زار فريق غريب المخيم مدّعين أنهم مبعوثون من نائب مدير محافظة عدن لإحصاء أعداد النازحين. لكن رفضت نسيبة عبد الباقي، مسؤولة المخيم، تسليمهم أي بيانات دون رسالة رسمية، حفاظًا على خصوصية وسلامة النازحين.

قوبل إصرار نسيبة بالتهديد والوعيد. اتُهمت زورًا بالانتماء للحوثيين وسرقة مساعدات النازحين. طُلب تفتيش المخيم دون إذن قانوني، لكن أصرت نسيبة على إحضار رسالة تفتيش من النيابة أو الشرطة. نتيجة لرفضهم، اقتيدت إلى مركز الشرطة وخضعت لتحقيق دام ثلاث ساعات، حُرمت خلاله من حقوقها الأساسية.

لم تنتهِ المأساة عند هذا الحد. فبعد ثلاثة أيام، عاد فريق آخر مدّعين أنهم يحملون رسالة من عيدروس الزبيدي. تكرر سيناريو التهديد، بل ووصل الأمر إلى حد التهديد بوضع عساكر عند مدخل المخيم لمنع نسيبة من العمل. نفّذوا تهديدهم، وتحوّل المخيم إلى سجن كبير. أُجبر النازحون على إعطاء بياناتهم تحت التهديد والمراقبة المستمرة.

تروي نسيبة مأساة النازحين في المخيم بقولها: لم يكن الإهمال وحده هو المشكلة، إذ فُرض حصار ليلي صارم على المخيم، حيث مُنع الخروج أو الدخول بعد صلاة العشاء، حتى في الحالات الطارئة. كانت الطقومات العسكرية تصل كل مساء لتطويق المخيم، وكان من يخالف الحظر يواجه عواقب وخيمة.

كانت الطقومات العسكرية تصل كل مساء، في تمام الساعة السابعة والثامنة، لتطوق المخيم وتمنع أي محاولة للدخول أو الخروج. القرار كان صادرًا عن اللجنة المجتمعية لمنطقة الشعب، بقيادة شخص يُدعى أحمد محمود، الذي قيل إنه المسؤول الرئيسي عن هذه الإجراءات.

حاول سكان المخيم الاعتراض على هذه الإجراءات غير الإنسانية، خصوصًا أن بعضها كان يعرض حياتهم للخطر. ففي كثير من الليالي، كانت تظهر حالات مرضية تستدعي التحرك الفوري، لكن رفض السماح بالخروج جعل من الوصول إلى العلاج أمرًا مستحيلًا. عندما حاول النازحون شرح الأمر، قوبلوا بالاستهزاء: "لا تأتي الحالات الطارئة إلا في الليل؟!". ولم تكن هذه هي المأساة الوحيدة، إذ أن هناك عمالًا من المخيم يضطرون للخروج في ساعات مبكرة جدًا من الفجر للعمل كحمالين، ولكن القرار الصارم أجبرهم على البقاء في خيامهم حتى الصباح، مما تسبب في خسارتهم لفرص العمل التي يعتمدون عليها لإعالة أسرهم.

معاناة تحت سماء "مخيم الشعب"

بقشة علي سعد شليل، إحدى ساكنات مخيم الشعب رقم 2، روت لـ "سام" قصة معاناتها وزوجها على يد أمن المخيم، حيث يتعرض زوجها للاعتداء الجسدي واللفظي بشكل متكرر، من قبل مسؤول يدعى "فواز"، والذي لا يكتفي بالاعتداء، بل يتجاوز ذلك إلى الابتزاز والتهديد بطردهم من المخيم لأتفه الأسباب.

تضيف بقشة: أن فواز يخاطبنا بأننا نأكل من القمامة الخاصة بهم وإننا لاجئون لا نساوي شيئاً وأنهم سيدفعوننا للرحيل من المخيم.. نُعامل معاملة سيئة جداً ونُهدد بالطرد من المخيم، حتى الحصول على الرعاية الصحية صعب جداً، فهم يمنعوننا من المغادرة لتلقي العلاج.

تروي "بقشة" قصتها بصوتٍ مُثقلٍ بالحزن والمرارة: لم يعد توفير لقمة العيش هماً أساسياً لها، بل أصبح البقاء على قيد الحياة هو الهدف الأسمى. " الآن لا نجد غذاءً ولا فراشًا ولا ايواءً، وإن غادر طفل المخيم يوقفونه، وابنتي تعاني من سوء التغذية، وتُحرم من الرعاية الصحية بسبب لون بشرتها".

يُسيطر الخوف على كلّ تفاصيل حياتهم. تُمنع الحركة بحرية، ويُراقب كلّ شيء بدقةٍ مُريبة: نحن نعيش في خوف دائم من الأمن، والشرطة التي عينت إدارة المخيم لا تفعل شيئاً لحمايتنا، فعندما نشتكي لهم، يعاملوننا بازدراء ولا يأخذون شكوانا على محمل الجد.

فطوم: صوت منسي من مخيمات النزوح

تحت أشعة الشمس الحارقة، وقفت فطوم، امرأة في الخمسين من عمرها، تحدق في الغبار المتصاعد من مخيم النزوح. فطوم ليست سوى واحدة من بين آلاف النازحين الذين يسكنون هذا المخيم المترامي الأطراف، هرباً من قسوة الحرب بحثاً عن الأمان والمأوى.

لكن الأمان والمأوى لم يكن كل ما وجدته فطوم في هذا المخيم. فالحياة هنا قاسية، والظروف مُرهقة. تروي فطوم كيف زارتهم مجموعة من الأشخاص لإجراء تسجيل بياناتهم، ولم تكن هذه المرة الأولى. شعرت فطوم بالريبة، خاصة وأنها لم تعرف الغرض من تسجيل بياناتهم مراراً. وعندما سألت عن السبب، وما الذي سيقدمونه لهم مُقابل ذلك، أجابوها مُبهمين بأنهم سيُحسنون أوضاعهم ويُصلحون المخيمات.

نظرت فطوم حولها إلى الخيام المُهترئة، والمياه المُلوثة، وقلة الطعام والدواء، وتساءلت متى سيأتي هذا التحسن المزعوم؟ لقد أُجبروا على ترك منازلهم وأراضيهم، ليجدوا أنفسهم يعيشون في ظروف بائسة، يتعرضون للإهمال والاحتقار.

تقول فطوم بصوتٍ مُتعب : "نحن بشر، نستحق المعاملة الحسنة والاحترام، أين حقوقنا؟. تُطالب فطوم، كغيرها من النازحين، بحقوقهم الأساسية في الحياة الكريمة، في الرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والسكن الآمن. إنهم يتطلعون إلى مستقبل أفضل، إلى يوم يعودون فيه إلى ديارهم بعزة وكرامة.

تحت سماء مُغبرة: حكاية انتهاك

في مخيم مُغبرّ، تحت سماءٍ ثقيلةٍ بأدخنة اليأس، تعرض محمد حسن ربيع راجح، شابٌ في مقتبل العمر (29 عاماً)، لانتهاكٍ مُذِلٍّ من قِبل قوات الأمن. بدأ الأمر بمنعٍ تعسفيّ للمرور، تطوّر إلى مشادة كلاميّة، ثمّ إلى اعتداءٍ وحشيّ على رجلٍ مُسنٍّ حاول الفرار.

تدخّل محمد للدفاع عن الرجل المُسنّ، فاشتعلت مُشاجرةٌ، تعرض خلالها للضرب على صدره من قِبل أحد الجنود. حاولت القوات إجبار محمد وأصدقائه على تسجيل بياناتهم الشخصية، رفضوا في البداية، لكنهم رضخوا تحت الضغط في النهاية.

لم يكتفِ الجنود بذلك، فقد اعتدوا بالضرب على صديق محمد، عبد الله قاسم، وابنته، ما استدعى نقلهما إلى مُستشفى الصداقة.

غادر محمد المكان مُثقلاً بجرحٍ في صدره، وجرحٍ أكبر في كرامته. تجربةٌ مُرّةٌ، تُظهر بوضوحٍ انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، من حقّ التنقّل، إلى حقّ السلامة الجسدية، إلى حقّ الكرامة.

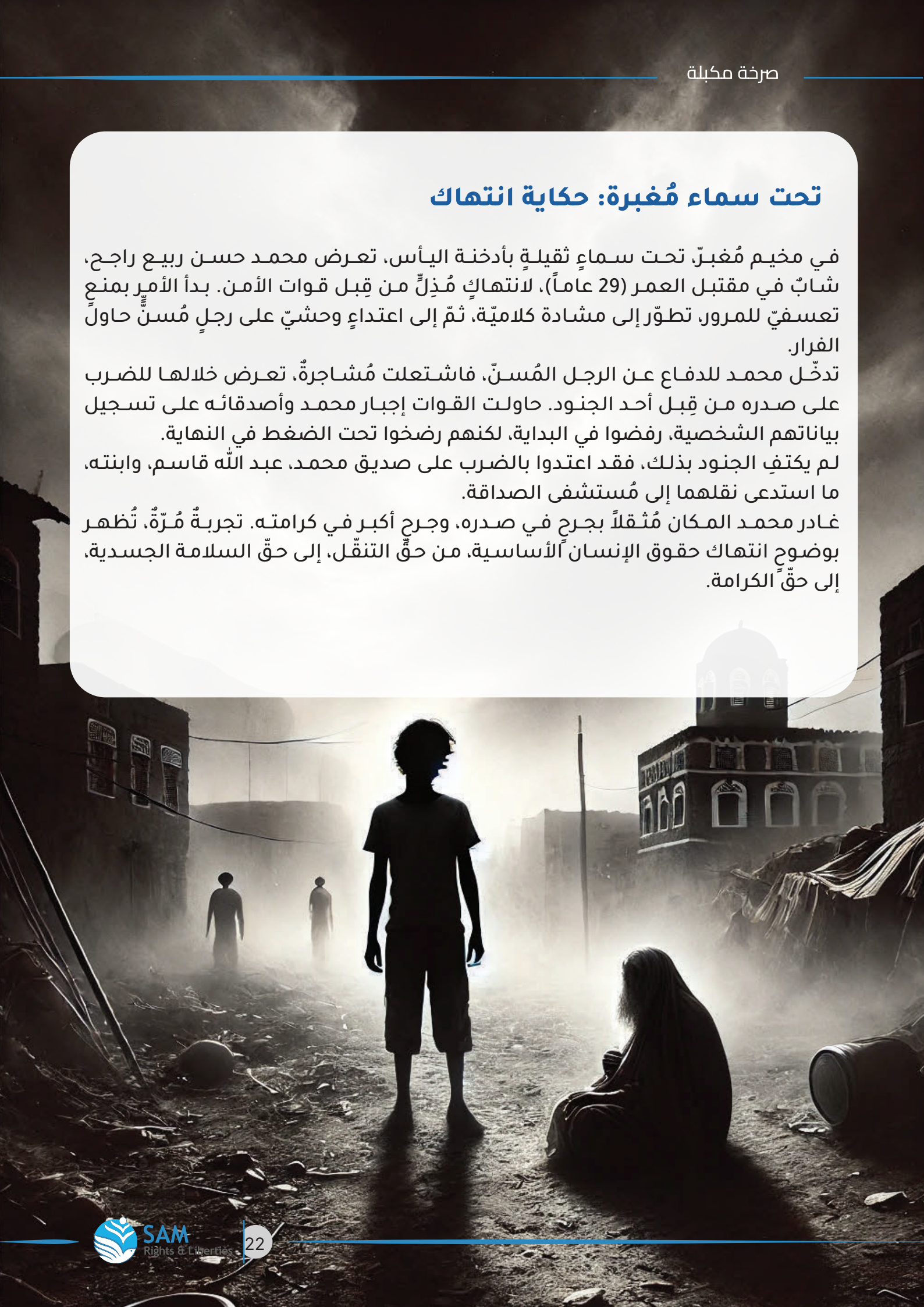

تجربة وفاء: قصة انتهاك حقوق

في مخيمٍ مكتظ بالنازحين، عاشت وفاء محمد عبد الله، المندوبة الإنسانية، تجربةً مُرّةً كشفت عن هشاشة حقوق الإنسان في ظل النزاعات.
كانت وفاء تُؤدي واجبها في حصر النازحين، مهمةٌ شاقةٌ تتطلب دقةً وصبراً. فجأة، قاطعها أحد الأفراد باتهاماتٍ باطلةٍ، مُدّعياً أنها تُعرقل عملهم. هددها بالطرد من المخيم، زاعماً أنها لا تُتقن عملها.
اتُهمت وفاء، زوراً وبهتاناً، بالولاء لجماعة الحوثي وإخفاء أفرادٍ منهم داخل المخيم. . حاولت وفاء الدفاع عن نفسها، لكنّ صوتها غاب وسط صراخهم الذي ملأ المكان. لم يكتفوا بالتهديد اللفظي، بل حاولوا الاعتداء عليها بالضرب والإيذاء الجسدي.
أمام هذا الانتهاك الصارخ، حاولت وفاء الاتصال بالوحدة التنفيذية، ملجأً لإنصافها وحمايتها، لكنّ نداءاتها ذهبت أدراج الرياح. لم تجد وفاء من يدافع عنها، بل تم اقتيادها إلى مركز الشرطة وسؤالها بشكلٍ غير قانونيٍّ .
بين التهديدات والترهيب، تُصبح حياة النازحين رهينة لتعسفات سلطوية تُصادر حقوقهم وتُسلبهم كرامتهم.

حنين: قصة نزوح

في خضم الحرب الضارية، وجدت حنين نفسها مُهجّرة من بيتها، مُجبرة على اللجوء إلى مخيمات النزوح بحثًا عن ملاذ آمن. وسط ظروف قاسية ومُزرية، يعاني سكان المخيم من نقص حاد في جميع مُقومات الحياة الأساسية.

مع وصول فرق المُسح إلى المخيم، شعّ بصيص أمل في نفوس النازحين. توجهت حنين إلى المُندوبة بقلق واستفسرت عن وضعهم ومصيرهم، ومتى سيحصلون على المُساعدات التي يُفترض أن تُخفف من مُعاناتهم. أكدت المُندوبة بثقة أن كل شيء سيكون على ما يُرام، ودعتهم إلى الصبر والهدوء.

لكن حنين لم تستطع إخفاء خوفها وقلقها من المستقبل المجهول. أخبرت المندوبة بصدق أن وضعهم مأساوي، وأنهم يعانون من نقص في كل شيء، وأنهم لم يستلموا أي مُساعدات منذ ثلاث سنوات. أوضحت حنين أنهم يُجبرون على التسول من أجل توفير لقمة العيش لهم ولعائلاتهم.

للأسف، لم تُقدم المُندوبة أي إجابات واضحة أو حلول عملية. بررت ذلك بعدم تَلَقّيها أي تعليمات من الجهات المسؤولة، وأنهم في انتظار التوجيهات. زاد صمت المسؤولين من خوف وقلق حنين على مصيرها ومصير أطفالها.

تتقاذف حنين مشاعر متضاربة بين الأمل والخوف. يُبارك البعض لهم بوصول فرق المُسح، ويُؤكدون أنهم سيُخلصونهم من معاناة النزوح. لكن حنين لا تفهم مَغزى هذه الوعود ولا تعرف مصيرهم الحقيقي.

تُسيطر عليها مخاوف مُقلقة من الطرد من المُخيم، أو الإجبار على العودة إلى مناطق غير آمنة. يزداد قلقها مع رغبة المُندوبة في الاستقالة من عملها، مما يُنذر بفقدان أي أمل في الحصول على المُساعدة والدعم.

يبقى الوضع مأساويًا ومجهول المصير. يُردد المسؤولون وعودًا غامضة بتوفير كل ما يحتاجونه، دون تحديد موعد مُحدد لذلك. تتعلق حنين بأمل ضعيف في صدق هذه الوعود، وتأمل أن تتحقق على أرض الواقع.

النزوح: عندما تصبح الهوية جريمة

في مخيم الروضة بمدينة البريقة في عدن، تُرسم معاناةٌ إنسانيةٌ تُجسد انتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق النازحين. تُؤكد نجاة أحمد سعدان، البالغة من العمر 42 عامًا، نازحةٌ من تعز منذ عام 2018، على وجود انتهاكاتٍ متعددةٍ تُمارسُ ضدهم من قِبل السلطات الأمنية.

تبدأ القصةُ بتهديداتٍ وترهيبٍ من قِبل نائب مدير شرطة الشعب، الذي توعدَ النازحينَ بالسجنِ إن لم يُسجلوا بياناتهم. وبالفعل، أُرسلَ فريقٌ من المركز الإحصائي لجمع البيانات، ولكن كان الأسلوبُ مُريبًا ومُخيفًا. أفرغوا المخيم بالكامل من الآباء والأمهات وتركوا الأطفال وحدهم. وتم جمع بياناتنا بشكل غير دقيق ودون موافقتنا، حيث أُجبرت النساء على التسجيل تحت وطأة الخوف، وتم تهديدنا بإزالة خيامنا في حال رفضنا.

لم يقتصرْ الأمر على التهديداتِ والتسجيلِ القسري. تُشيرُ نجاةُ إلى استخدامِ ألفاظٍ نابيةٍ ومُهينةٍ من قبلِ نائبِ مديرِ الشرطةِ، وصفَ فيها النازحينَ بـ"الأخدام" و"جالبي المرض". وتُسردُ قصةٌ مُؤثرةٌ عن حرمانها من استصدار شهادة ميلاد لابنتها، بحجة أنها نازحة.

تُتوج الانتهاكات باحتجازِ نجاةِ مرتين، مرةً في مكتب الشرطة، وأخرى في مركز الشرطة. وتصفُ مشاعر الخوف والرعب التي تنتابُ النازحين، صغارًا وكبارًا، أمام العسكر.

تختتم نجاة حديثها والغصة تكاد تخنقها: "أشعر بالخوف والقلق على نفسي وأسرتي بسبب هذه الانتهاكات، وأتمنى العودة إلى ديارنا في تعز عندما تصبح آمنة، لكنني أخشى من الألغام والخطر".

خطوط حمراء: سجن بلا قضبان

تحت أشعة شمس عدن الحارقة، يقع مخيم الشعب اثنين، شاهداً صامتاً على معاناة نازحين يبحثون عن ملجأ من ويلات الحرب. لا تُروى قصّة هذا المُخيم بالأرقام والإحصاءات، بل تُسرد بوجوه مُتعبة وأصوات مُرهقة تحكي عن انتهاكات مُتكررة وتهميش مُمنهج.

يبدأ سردُ عبده علي عبد الله خضري، مخيم الشعب 2، مع زيارة لجنة الإحصاء، تلك اللجنة التي كان من المُفترض أن تُسجل معاناة الناس، لا أن تأتي مدججة بالمسلحين وتضيف رعبًا جديدًا لقاطني المخيم. يتذكر عبده كيف تم التعامل مع من تجرأ على المُقاومة: "بهذلوا بهم ودهفوا بهم"، فلا مكان للاعتراض، ولا صوت يعلو فوق صوت القوة.

تُصبح الحياة اليومية في المُخيم صراعاً مُستمراً من أجل البقاء، فالعمل شحيح، والحركة مُقيدة: "أصبحنا نُعامل كما لو أننا شحاتين على الرغم من مستواي التعليمي المرتفع!.. غير مسموح لنا التنقل خارج إطار المخيم.. كل الأماكن بالنسبة لنا خط أحمر لا ينبغي لنا أن نتجاوزه، وبتنا محاصرين بالأسئلة: من أين أنتم وماذا تريدون؟". حتى أبسط الحقوق، كحق التنقل والعمل، تُصبح مُستعصية.

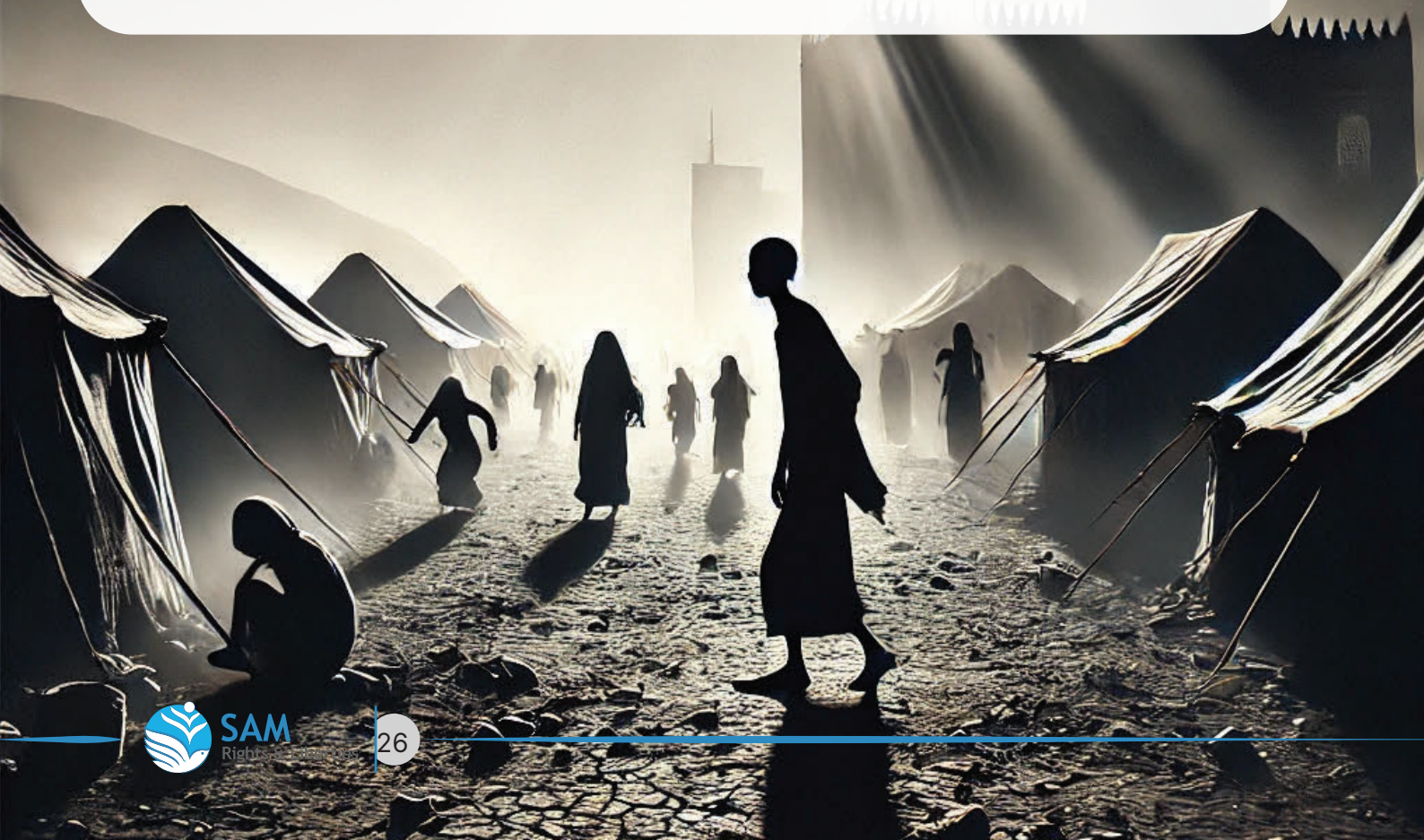

خيام بلا أمان: ترهيب ومداهمات تطارد النازحين

استمعت سام إلى شهادة إحدى النازحات التي روت تجربتها المرعبة في مقطع فيديو، حيث أفادت بِأن شخصًا بلطجيًا اقتحم خيمتها وعندما سألته عن سبب دخوله، أجابها بغطرسة: "أنا الدولة". هدّدها هي وأطفالها بِالطرد إن لم تُسلمه بياناتها الشخصية، قائلاً لها: "اذهبي وطلبي (تسولي) في مكان آخر". وزاد من تهديداته بأنه سيأتي بِطُقومات عسكرية لترحيلهم من المخيم.

وأضافت نازحة أخرى أن شخصًا يتبع المحافظة دخل خيمتها دون إذن، وهدّدها بالطرد إذا لم تُعطِه بياناتها. اضطرّت إلى إعطائه بياناتها بعد أن قام بترقيم خيمتها وغادر.

أربعة توقيفات.. وتهديدٌ بالأولاد

كانت نادية يحيى هيجة، مسؤولة مخيم الحفرة، تستعد لإنهاء يوم عملها الشاق. الساعة تشير إلى الثالثة عصراً في يوم 29 ديسمبر 2024، حينما رن هاتفها برقمٍ غريب. التقطت السماعة لتُفاجأ بصوتٍ أنثوي حاد، يُملي عليها أوامر مُرعبة. "اتركي العمل مع النازحين، وإلا ستُواجهين العواقب".

لم تكد نادية تستوعب هول الكلمات حتى انهالت عليها التهديدات. أُخبرت بأن لديها أربعة أوامر توقيف من الدكتور صلاح الشوبجي، مدير مديرية البريقة. لم يقتصر الأمر على تهديدها شخصياً، بل امتد ليطال فلذات كبدها، مُحذرةً إياها من مغبة التمادي في عملها.

تذكرت نادية زميلتها نسيبة عبدالباقي، التي أُجبرت على تقديم استقالتها تحت وطأة التهديدات. تساءلت نادية، هل ستكون هي الضحية التالية؟ وهل ستُجبر على التخلي عن واجبها الإنساني تجاه النازحين الذين تحتاجهم بشدة؟

ازداد قلق نادية عندما ذكرت المتصلة اسم أحلام الحربي، الناشطة المجتمعية في مخيمات النزوح. كان تهديدها مُباشراً ووحشياً: "إذا رآها صلاح الشوبجي، سيتم كسرها كسر".

أدركت نادية أنها تواجه شبكة مُنظمة من الترهيب تستهدف إسكات كل من يُحاول مساعدة النازحين. لم يكن أمامها سوى خيار واحد: المواجهة.

قررت نادية رفع صوتها عالياً، مُطالبةً بِالحماية لنفسها ولأحلام الحربي. حمّلت مسؤولية سلامتهما لمدير مديرية البريقة، وللجان المجتمعية في المنطقة، ولِفريق الجهاز المركزي للإحصاء، ولكل من يقف خلف هذه الحملة المُمنهجة لِترهيب النازحين. تُشير هذه الانتهاكات إلى غياب كامل لِاحترام حقوق الإنسان و كرامة النازحين. فبدلاً من تقديم الدعم و الحماية لِهذه الفئة الهشّة، تُستخدم قوات الأمن لِتَرْهيبهم و إسكاتهم. ويُؤكد هذا التقرير على ضرورة التحقيق الفوري و المُستقل في هذه الانتهاكات و مُحاسبة جميع المتورطين فيها، بِغض النظر عن مناصبهم. كما يَدعو إلى ضمان حماية حقوق النازحين و كرامتهم و توفير المُساعدات الإنسانية لهم بِشكل عادل و شفاف.

خاتمة

في ختام هذا التقرير، نجد أنفسنا أمام حقيقة مؤلمة تكشف عن معاناة إنسانية عميقة يعيشها النازحون في المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي، وخاصة في عدن، فما تم توثيقه ليس مجرد سرد لانتهاكات عابرة، بل هو كشف عن انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، تستدعي تحركًا عاجلًا ومسؤولًا من جميع الأطراف المعنية.

لقد أظهرت شهادات النازحين، التي جمعها هذا التقرير، أنهم يعيشون في ظروف قاسية ومزرية داخل المخيمات، حيث يعانون من نقص حاد في الاحتياجات الأساسية، ويتعرضون لإهانات وانتهاكات متكررة من قبل قوات الأمن واللجان المجتمعية. هذه الانتهاكات لا تقتصر على الاعتداء الجسدي واللفظي، بل تتعدى ذلك لتشمل الاعتقالات التعسفية، والتهديد بالطرد من المخيم، والتمييز العنصري.

إن خطاب الكراهية والتحريض الذي يستهدف النازحين، والذي تم توثيقه في هذا التقرير، يساهم بشكل كبير في تفاقم معاناتهم، حيث يتم تصويرهم كتهديد ديموغرافي وأمني، مما يؤدي إلى وصمهم وتهميشهم. هذا الخطاب، الذي يروج له بعض القادة السياسيين ووسائل الإعلام، يؤجج الصراعات ويزيد من التوتر بين النازحين والمجتمع المضيف.

إن تجاهل معاناة النازحين وعدم الاستماع إلى أصواتهم لا يزيد الوضع إلا سوءًا، ويساهم في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب، ويؤدي إلى مزيد من الانتهاكات. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية التدخل العاجل لوقف هذه الانتهاكات، وضمان حماية حقوق النازحين، وتوفير المساعدة اللازمة لهم.

يجب أن تتوقف الحملات التحريضية التي تستهدف النازحين، ويجب على القادة السياسيين ووسائل الإعلام أن يتحملوا مسؤوليتهم في نشر خطاب التسامح والتعايش. كما يجب على الحكومة اليمنية أن تتحمل مسؤوليتها في حماية النازحين، وتوفير بيئة آمنة وكريمة لهم، والعمل على إيجاد حلول مستدامة لأزمة النزوح.

إن أزمة النزوح ليست مجرد أزمة إنسانية، بل هي أزمة سياسية واجتماعية، تتطلب حلولًا شاملة ومتكاملة، تأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية التي أدت إلى النزوح، وتعمل على معالجتها، ويجب أن ندرك أن النازحين ليسوا مجرد أرقام وإحصائيات، بل هم بشر لهم حقوقهم وكرامتهم، وأن واجبنا أن نستمع إلى أصواتهم، ونعمل على تلبية احتياجاتهم، وأن نساهم في إعادة بناء حياتهم.

في الختام، نؤكد على أن هذا التقرير ليس نهاية المطاف، بل هو بداية لمرحلة جديدة، تتطلب من الجميع تحمل المسؤولية والعمل بجدية من أجل إنهاء معاناة النازحين، وتحقيق العدالة والمساواة للجميع. فالمسؤولية تقع على عاتقنا جميعًا، كأفراد ومجتمعات ودول، لضمان أن يعيش النازحون حياة كريمة وآمنة، وأن يعودوا إلى ديارهم في يوم من الأيام، بكرامة وعزة.

التوصيات

أولًا: للمجلس الانتقالي الجنوبي:

- يجب على المجلس الانتقالي الجنوبي أن يصدر بيانًا رسميًا يدين فيه خطاب الكراهية والتحريض ضد النازحين، ويؤكد على أن جميع الأفراد، بغض النظر عن مناطقهم، يستحقون الاحترام والحماية. ومن الضروري أن يقوم المجلس بمحاسبة قياداته وأعضائه الذين يروجون لخطاب الكراهية عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.
- يجب على قوات الأمن التابعة للمجلس الالتزام بحماية النازحين وعدم التورط في أي انتهاكات ضدهم، كما يجب ضمان حرية حركة النازحين وعدم تقييدها إلا في الحالات الضرورية التي يقتضيها الأمن العام.
- يجب على المجلس التعاون بشكل كامل مع المنظمات الإنسانية العاملة في مجال الإغاثة، وتسهيل وصول المساعدات إلى النازحين، بالإضافة إلى التنسيق مع الوحدة التنفيذية للنازحين لضمان إدارة فعالة لمخيمات النزوح وحماية حقوق النازحين.
- يجب على المجلس تجنب استغلال ملف النزوح لتحقيق مكاسب سياسية، أو تبرير سياسات تمييزية ضد النازحين، ويجب أن يسعى المجلس إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وبناء مجتمع متسامح وموحد، يحترم فيه الجميع حقوق الآخرين.

للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً:

- يجب على الحكومة تحمل مسؤوليتها الكاملة تجاه حماية النازحين، وتوفير المساعدات الإنسانية اللازمة لهم، والعمل على تخصيص ميزانية كافية لتلبية احتياجات النازحين الأساسية، من مأوى وغذاء ورعاية صحية وتعليم.
- يجب على الحكومة تنسيق جهودها مع المنظمات الدولية والجهات المحلية المعنية بالنازحين، لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها.
- يجب على الحكومة وضع خطة وطنية شاملة لمعالجة أزمة النزوح، تتضمن حلولًا مستدامة للنازحين.
- يجب على الحكومة توفير الحماية القانونية للنازحين، وضمان حصولهم على حقوقهم الأساسية، مثل الحق في الإقامة والتنقل، وتوفير آليات فعالة لتلقي شكاوى النازحين والتحقيق فيها، وضمان حصولهم على العدالة.
- يجب على الحكومة العمل على معالجة الأسباب الجذرية للنزوح، والسعي نحو تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.

ثالثًا: للمنظمات الدولية:

- يجب على المنظمات الدولية زيادة الدعم الإنساني المقدم للنازحين في المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي، وتوفير المساعدات الغذائية والمأوى والمياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم للنازحين، مع ضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها بشكل عادل وشفاف، بعيدًا عن أي تحيز أو تمييز.
- يجب على المنظمات الدولية توثيق الانتهاكات التي يتعرض لها النازحون، وإصدار تقارير دورية حول أوضاعهم، والضغط على جميع الأطراف المعنية لوقف الانتهاكات، ومحاسبة المتورطين فيها.
- يجب على المنظمات الدولية الدعوة إلى توفير الحماية القانونية للنازحين، وضمان حصولهم على حقوقهم الأساسية، والضغط على الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي لتحمل مسؤولياتهم تجاه حماية النازحين.
- يجب على المنظمات الدولية المساهمة في إيجاد حلول مستدامة لأزمة النزوح، من خلال دعم جهود المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، ودعم برامج التنمية المستدامة التي تساهم في تحسين أوضاع النازحين وتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم.

SAM
Rights & Liberties

صرخة مكبلة

تقرير حقوقي قصصي يوثق معاناة النازحين في عدن

أغسطس 2025
info@samrl.org
www.samrl.org